الملخص

ترجع أهمية هذه الدراسة إلى أنه لا يوجد حتى الآن تشريع موحد للوثيقة المصرية، كما أنه لا توجد دراسة مستقلة متكاملة لتقييم التشريعات المصرية مع المعايير الدولية وتشريعات بعض الدول الأجنبية.

فيهدف البحث إلى دراسة التشريعات المصرية الحالية المنظمة للعمل الوثائقي لكافة مراحل الوثيقة، وتقييم هذه التشريعات في ضوء المعايير الدولية وتشريعات بعض الدول الأجنبية، فتم تقسيم الدراسة إلى أربعة أبواب كالتالي:

- **الباب الأول**: التشريعات المتعلقة بالاطلاع على الوثائق، وتقييمها في ضوء المعايير الدولية وتشريعات بعض الدول الأجنبية.
- **الباب الثاني:** التشريعات المتعلقة بحفظ الوثائق، وتقييمها في ضوء المعايير الدولية وتشريعات بعض الدول الأجنبية.
- **الباب الثالث**: دراسة التشريعات المتعلقة بالعمليات الفنية، وتقييمها في ضوء المعايير الدولية وتشريعات بعض الدول الأجنبية.
- **الباب الرابع**: تحديد بعض أنواع الوثائق التي تخضع لحقوق الملكية الفكرية مثل الرسوم الهندسية.

من خلال الأهداف الأساسية للدراسة تم الوصول إلى عدد من النتائج والتوصيات من أهمها ما يلي:

١- أثبتت الدراسة أن الأصل في الوثائق هو الإتاحة ما لم تصنف بإحدى درجات السرية. وهذا ما أكدته التشريعات المصرية وكذلك المعايير الدولية وكذلك تشريعات الدول الأجنبية.

٢- أوضحت الدراسة أن التشريعات المصرية ارتبطت برابط واحد حاولت كل لائحة أو قانون تحقيقه قدر المستطاع وهو حفظ الوثائق بطريقة جيدة، كما قسمت الوثائق إلى ثلاثة أنواع وهو ما اتفقت عليه معظم اللوائح (دائمة– مؤقتة– مستغنى عنها) إلا أن هذه اللوائح اختلفت فيما بينها في تحديد مدد الحفظ.

٣- أكدت الدراسة أهمية العمليات الفنية بالنسبة للوثائق الجارية والتاريخية.

٤- ضرورة الاهتمام بالمعايير الدولية وتطبيقاتها على الوثائق في كافة مراحلها.

٥- ينبغي وجود تشريع أرشيفي كامل متكامل يضم الوثائق في كافة أعمارها وينظم عملية الاطلاع عليها وسياسة حفظ الوثائق وكذلك يضم تطبيق العمليات الفنية على الوثائق.

٦- توصي الدراسة بتطبيق برنامج حفظ الوثائق بطريقة سليمة اقتداءً بمعيار الأيزو ١٥٤٨٩.

٧- ضرورة المحافظة على الوثائق الخاصة ومحاولة الاستيلاء على الوثائق التي في حوزة الأفراد وتطبيق قانون المخطوطات عليها.

٨- أكدت الدراسة ضرورة الاهتمام بالأرشيفي والعمل على تأهيله المهني وتحديد مهامه؛ من أجل حفظ الوثائق بطريقة آمنة.